الأمم المتحدة

E/CN.17/2010/11/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 January 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية

ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

إسهام المرأة**

* E/CN.17/2010/1.

** لا تعبِّر وجهات النظر والآراء الواردة في هذه الورقة بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمم المتحدة.

050210 010210 10-20725 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – المواد الكيميائية ٥

ألف – الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية منذ اعتماد خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٥

باء – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ ٥

جيم – التحديات ١٠

ثالثا – إدارة النفايات ١١

ألف – الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية، والقطاع النسائي، منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ١١

باء – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ ١٢

جيم – التحديات ١٦

رابعا – التعدين ١٧

ألف – الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية، والقطاع النسائي، منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ١٧

باء – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ ١٧

جيم – التحديات ٢٠

خامسا – النقل ٢٢

ألف – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ ٢٢

باء – التحديات ٢٤

سادسا – الاستعراض العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ٢٦

ألف – معلومات أساسية ٢٦

باء – الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية، والقطاع النسائي، منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ٢٧

جيم – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ ٢٧

دال – النهج والاستراتيجيات ذات الأولوية ٢٩

هاء – إجراءات أخرى ٣٠

أولا – مقدمة

١ – ورقة المناقشة هذه مساهمةٌ من مجموعة النساء الرئيسية وتستند إلى تجربة خبراء المنظمات غير الحكومية وتجربة المرأة العاملة بشأن المسائل ذات الصلة. وقد عُممت على المنظمات غير الحكومية والشبكات النسائية وتتضمن كذلك مواقفهن وأفكارهن.

٢ – وتمثل المساواة بين الجنسين مظهراً من مظاهر العدالة الاجتماعية وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران محوريان في جميع مناقشات لجنة التنمية المستدامة والقضايا التي تعالجها. وتسعى مجموعة النساء الرئيسية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مراحل التنمية، وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ – ومن بين الأهداف المتوخاة مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في المناقشة المتعلقة بالتنمية المستدامة. فالمرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل كبير في هذه المناقشات و لم تلق احتياجاتها الخاصة اعترافاً كافياً. وبالرغم من ذلك، عليها أن تتعامل كل يوم مع عواقب قرارات غالباً ما يكون الرجل هو من اتخذها.

٤ – وعلاوة على ذلك، تمنح البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس نقاطا مرجعية هامة لتقييم تأثير الإجراءات المتخذة. ويشكل مدى استفادة المرأة والرجل على قدم المساواة من ممارسات التنمية جزءا لا يتجزأ من نجاح الجهود المستدامة للحد من الفقر.

٥ – ولكل القضايا المندرجة في دورة لجنة التنمية المستدامة هذه تأثير في النساء وحياتهن، والمرأة هي مفتاح حل المشكلات ذات الصلة. والمرأة عامل هام وقوة دافعة للتغيير.

٦ – وتؤثر المواد الكيميائية والتعدين والنفايات والنقل في المرأة وأسرتها كل يوم، وخصوصا صحتهم وظروفهم المعيشة ونوعية حياتهم وحقوقهم الإنسانية.

٧ – وتشكل النساء مجموعة من المستهلكين الرئيسيين وهن من صغار المنتِجين الهامّين. ومن ثم فإنه ينبغي إشراكهن منذ البداية في جميع المناقشات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ثانيا – المواد الكيميائية

ألف – الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية منذ اعتماد خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٨ – يكرس العديد من المنظمات غير الحكومية والشبكات النسائية في جميع أنحاء العالم عمله لتحقيق عالم خال من السموم وبيئة صحية للجميع. وهي تعمل على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وتشمل أنشطتها أعمال الدعوة (مثلا في اجتماعات الأمم المتحدة، وفي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وخلال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية)، وزيادة الوعي (مثلا إعلام وتثقيف الجمهور العام، وسلطات الدولة، والمؤسسات التجارية)، والعِلم (مثلا التعاون مع الأوساط الأكاديمية، ونشر الدراسات العلمية)، والمشاريع الميدانية (مثلا تحديد ''بؤر'' الملوِّثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية الخطرة في المنتجات). وتتراوح أدوارها ما بين دور الرقيب ودور الشركاء الهامين للشركات المبتكِرة.

٩ – والنساء نشطات جداً في موضوع المواد الكيميائية، نظرا لأنهن وأطفالهن يمثلون أكثر من متوسط عدد الأشخاص المتضررين بشدة من المواد الكيميائية الخطرة التي قد تسبب السرطان واضطرابات النمو وأمراض خطيرة أخرى، أو قد تلوِّث الهواء والماء والتربة مما يؤثر على موارد الرزق. وغالبا ما تقوم النساء بدور رائد في العمل في مجال الدعوة ورفع مستوى الوعي في المجتمعات المحلية وفي أوساط الفئات الضعيفة المتضررة وفي مجال تحسين المعلومات.

باء – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١ – لا تزال المعلومات الوافية عن المواد الكيميائية السامة غير متاحة

١٠ – يؤكد الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ على أن: ''توفُّر الوعي على أوسع نطاق ممكن بالمخاطر الكيميائية شرطٌ أساسي لتحقيق الأمان الكيميائي''. لكن وبعد مرور قرابة عقدين من الزمن على اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، فإنه لا يوجد إلا قدر قليل جدا من المعلومات عن ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ إلى ٠٠٠ ١٠٠ مادة كيميائية تُستخدم في الوقت الراهن.

٢ – تهدد المواد الكيميائية السامة الموجودة في المنتجات صحة الإنسان

١١ – أصبحت المواد الكيميائية الضارة الموجودة في المنتجات مشكلة عالمية نتيجة للتجارة الدولية. ومن الأمثلة على ذلك لُعب الأطفال، والمنسوجات والملابس، والمفروشات

والسجاد، والحلي، والأجهزة الإلكترونية، والأثاث، ومواد التنظيف. والفئات الضعيفة، كالأطفال والنساء الحوامل، عرضة على وجه الخصوص لمجموعة متنوعة من المواد التي تحتوي عليها هذه المنتجات. ولا يوجد نظام عالمي لتزويد المستخدِمين بمعلومات عن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات مع أن المبدأين ١٠ و ١٥ من إعلان ريو يدعوان إلى نظام من هذا القبيل. فالشركات المصنِّعة لم تدرج مئات الملوثات في قائمة المكوِّنات، مما يتسبب في مخاطر إضافية على صحة الفئات الضعيفة. ومع أن نظام الجماعة الأوروبية المتعلق بتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها وتقييدها يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن آثاره لم تتجاوز أوروبا.

٣ - لا تُنفذ المبادئ الأساسية للسياسة التنظيمية المتعلقة بالمواد الكيميائية على نطاق واسع

١٢ - لم تُدرج المبادئ الأربعة الأساسية للسياسة التنظيمية المتعلقة بالمواد الكيميائية على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال:

(أ) يقتضي مبدأ ''لا أسواق بدون بيانات'' أن تُتاح مجموعة شاملة من البيانات والمعلومات عن كل مادة كيميائية، للجهات التنظيمية والمستخدِمين قبل أن يمكن بيعها؛

(ب) من شأن التنفيذ الفعال لمبدأ ''الحق في المعرفة'' (انظر مثلا الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، التي توفر إطارا عالميا جيدا للمعلومات في جميع أنحاء العالم) أن يزود الحكومات وعامة الجمهور ببيانات عن الآثار الصحية والبيئية للمواد الكيميائية؛

(ج) يؤدي ''الاستبدال التدريجي لأكثر المواد الكيميائية خطورة''، عندما تُعرف بدائل مناسبة، إلى إيجاد حوافز اقتصادية للشركات التي تكون قادرة على عرض بدائل أكثر أمناً في السوق؛

(د) يدعم ''المبدأ الوقائي'' الفكرةَ القائلة بضرورة أن يعمل المصنِّعون والمستوردون والمستخدِمون على ألا تؤثر المواد الكيميائية التي ينتجونها أو يستخدمونها أو يسوّقونها تأثيراً سلبياً على صحة الإنسان أو البيئة. ومع ذلك، وبعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن على ما أوصى به المبدأ ١٥ من إعلان ريو بتنفيذ ''المبدأ الوقائي''، فإن الضغوط السياسية حوّلت استخدامه إلى جدل حول ما إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات إذا كانت ثمة شكوك في الأمر.

٤ - عدم كفاية مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار

١٣ - لا تزال مشاركة الجمهور في تقييم المواد الكيميائية وإدارتها مشاركة غير كافية، حيث تفتقر إلى الموارد والالتزام، وليست متوافقة مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو.

٥ - تضر مبيدات الآفات الشديدة الخطورة ومخزوناتها العتيقة بصحة الإنسان والبيئة

١٤ - في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تمثل مبيدات الآفات أكبر مصدر للتعرض للمواد الكيميائية، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بصحة الإنسان والبيئة[(١)]. في جنوب آسيا وجنوب شرقها، يعمل ما يقرب من نصف قوة العمل (بما في ذلك نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من النساء) في الزراعة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعمل ثلثا جميع العاملين في الأنشطة الزراعية[(٢)]. وورث كثير من البلدان عشرات الآلاف من الأطنان من مبيدات الآفات العتيقة، التي أصبحت الآن تشكل تهديداً خطيراً لصحة البشر والبيئة[(٣)]. ولم تُنفذ بالكامل مدونة قواعد السلوك التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولم يتم الحظر التدريجي لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة.

٦ - تلوث الأسماك بالزئبق على الصعيد العالمي

١٥ - السمك هو الغذاء الأساسي في أجزاء كثيرة من العالم، بما فيها آسيا وأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ غير أن الأسماك ملوثة على نطاق واسع بالزئبق الشديد السمّية على البشر، لا سيما الأطفال والنساء الحوامل والنساء اللواتي هن في سن الإنجاب. ويُتاجر بالزئبق على الصعيد العالمي. فهو يُستخدم في منتجات كثيرة (مثل مقاييس الحرارة، والبدّالات، وحشوات الأسنان) والعمليات (مثل مصانع الكلور القِلوي، وأعمال استخراج الذهب الحرفية والصغيرة)، وينبعث في آخر المطاف عن محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم، والمحارق، وأفران الإسمنت، والمواقع الملوَّثة.

---

(١) يقدِّر ج. جياراتنام في مقالته المعنونة "Acute Pesticide Poisoning: A Major Global Health Problem", in *World Health Statistics Quarterly*, vol. 43, No. 3, (1990), pp. 139-144، (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.communityipm.org/toxictrail/Documents/Jeryaratnam-WHO1990.pdf) أنه تُسجل كل سنة مليون حالة تسمُّم خطير عن غير قصد بمبيدات الآفات.

(٢) منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٧).

(٣) التقرير المعنون "Citizens' report: global outreach campaign on the strategic approach to international chemical management"، الذي أعدّته الشبكة الدولية للقضاء على الملوِّثات العضوية العسيرة التحلل (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)؛ يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.ipen.org/campaign/documents/citzreport_09.pdf.

٧ - البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بحاجة إلى الموارد المالية والتقنية لإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة

١٦ - الأموال المتاحة ليست كافية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فهناك بلدان كثيرة تواجه مصاعب كبيرة بسبب ما ورثته من مخلَّفات، مثل مخزونات مبيدات الآفات العتيقة والمواقع الملوثة. ويتطلب العديد من البلدان التنمية الطويلة الأجل للبنية التحتية والقدرات. وينبغي أن تكون الأموال الجديدة والإضافية طويلة الأجل ومستدامة ليكون لها أثر دائم. وهناك حاجة إلى الأخذ بنُهج جديدة للإعلام والتعليم، كما هو الحال في سورينام على سبيل المثال، حيث يتلقى المنقِّبون عن الذهب على نطاق صغير تعليمهم على الأخذ بطرق بديلة لاستخراج هذا المعدن.

٨ - لم يُدمج موضوع السلامة الكيميائية بنجاح في عملية تخطيط التنمية المستدامة

١٧ - في عام ٢٠٠٦، وضع وزراء البيئة والصحة لأكثر من ١٠٠ بلد، جنباً إلى جنب مع ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، اللمسات الأخيرة على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وفي إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، أكدوا مجدداً وجود علاقة حيوية بين السلامة الكيميائية والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر[٤]. غير أن هذا الالتزام لم يوف به حتى الآن. فالبلدان المانحة تصر على البرامج ذات البعد القطري وتقول إن البلدان النامية إذا لم تُعطِ الأولوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فليس بإمكان البلدان المانحة منحها هذه الأموال. ومن ناحية أخرى، غالبا ما يجد المسؤولون من البلدان النامية، الذين يدركون هذه الصلة ويعترفون بأهميتها، أنفسهم في وزارات ذات قدرات ضئيلة أو ضعيفة من الناحية السياسية. وإلى جانب ذلك، كم عدد القضايا التي يمكن للمرء أن يعطيها الأولويات؟ يكفي أن تكون إدارة المواد الكيميائية جزءاً من السياسة الصحية. ويصبح الدعم للسلامة الكيميائية أمراً لا يمكن التنبؤ به إذ أنه يُمنح على أساس كل مشروع على حدة بدل أن يشغل موضعاً في صميم السياسات الاقتصادية والإنمائية على المستوى الحكومي الرفيع.

(٤) تنص الفقرة ١ من إعلان دبي على أن ''الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أمر ضروري إذا ما أردنا تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والمرض، وتحسين صحة الإنسان والبيئة، والارتقاء بمستوى المعيشة في البلدان على جميع مستويات التنمية والمحافظة عليه''.

٩ - لم يتم تدخيل التكاليف على نطاق واسع

١٨ - يحظى مبدأ ''الملوِّث يدفع'' (المبدأ ١٦ من إعلان ريو) وتطبيقه على مسألة تدخيل تكاليف إدارة المواد الكيميائية، بدعم واسع، لكنه لم يُنفذ بصفة عامة. فعندما تُنتَج المواد الكيميائية أو تُستخدم في أي بلد، فمن واجب حكومته ضمان ألا تتضرر صحة الإنسان والبيئة نتيجة التعرض لمواد كيماوية أو لحوادث كيميائية. والتكاليف التي تتكبدها الحكومات عند الوفاء بهذا الالتزام هي عوامل خارجية اقتصادية تنشأ نتيجة لقرارات اقتصادية تتخذها دوائر الصناعة لتصنيع المواد الكيميائية واستخدامها[٥]. وبدون تدخيل التكاليف، فإن التكاليف التي تتكبدها الحكومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هي بمثابة إعانة للقطاع الخاص. وتبلغ مبيعات الصناعة الكيميائية العالمية السنوية ما يقرب من ٣,١ تريليون دولار سنوياً (تريليون يساوي ألف بليون). وإذا أسفر مخططٌ شامل لاسترداد التكاليف عن نسبة ٠,١ في المائة فقط من المبيعات السنوية لهذه الصناعة، فإن أكثر من ٣ بلايين دولار ستكون متاحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٠ - المسؤولية والتعويض

١٩ - النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو برنامج العمل السياسي الرئيسي لتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو؛ لكن خلال التفاوض بشأنه، عارض عدد قليل من البلدان المتقدمة أي إدراج لمسألتي المسؤولية والتعويض اللتين بيّنهما المبدأ ١٣ من إعلان ريو.

١١ - صحة الأطفال

٢٠ - الأطفال هم أكثر عرضة لخطر المواد الكيميائية من الكبار، لأن لديهم معدلات أعلى من حيث التنفس والأيض الغذائي، ولأنهم يأكلون ويشربون كميات تفوق وزن أجسامهم،

(٥) يشمل إخراج التكاليف المتصلة بمسائل المخلَّفات، كالمخزونات العتيقة والمواقع الملوَّثة؛ والأطفال الذين تعرقل نموهم نتيجة تعرضهم للمواد الكيماوية في مرحلتي ما قبل الولادة وما بعدها؛ وغيرهم ممن تضررت صحتهم نتيجة التعرض للمواد الكيميائية؛ والذين يقدمون خدمات الرعاية الصحية لمثل هؤلاء الناس عندما لا يستطيع هؤلاء المصابون دفع مقابل تلك الخدمات؛ وأصحاب الأملاك أو المستخدِمين الذين تناقصت قيمة ممتلكاتهم أو منفعتها نتيجة التلوث الكيميائي؛ وصيادي الأسماك والقناصة وصغار المزارعين وآخرين ممن تضررت سبل عيشهم بسبب التلوث الكيميائي؛ والسكان الأصليين الذين تقوضت طريقة عيشهم من جراء تلوث أغذيتهم التقليدية؛ والناس الذين تلوثت إمداداتهم من الماء. ويمكن أن تشمل العوامل الخارجية للزراعة الحديثة نضوب المياه والتربة والتنوع البيولوجي، والتلوث بمبيدات الآفات والأسمدة وما ينتج عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية تتحملها المجتمعات المحلية.

ولأنهم يقضون أوقاتهم أقرب من الأرض (يزحفون ويحفرون التراب ويضعون الأشياء في أفواههم). وتوجد لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات أعلى المستويات من الملوِّثات العضوية الثابتة في الدم، مثل مثبِّطات اللهب المحتوية على البروم (خماسي إثيرات ثنائي الفينيل المحتوية على البروم، وثماني إثيرات ثنائي الفينيل المحتوية على البروم). وقد أظهرت الأبحاث أن الأطفال الذين يولدون في الدول المتقدمة توجد لديهم العديد من المواد الكيميائية الاصطناعية في دم الحبل السري وفي غائط الجنين وقت ولادتهم. وقد حددت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عددا متزايدا من الآثار الصحية لدى الأطفال بسبب التعرض للمواد الكيميائية الخطرة[٦]. وبالرغم من ذلك، فإن معظم المواد الكيميائية المستخدمة لم يُختبر بالقدر الكافي لمعرفة مدى ضررها على صحة الأطفال، كما هو الحال بالنسبة للأثر المركّب لأية مواد كيميائية مختلفة.

١٢ - التآزر على مستوى السياسات العامة

٢١ - بالنظر إلى إدماج الاتفاقيات الثلاث (اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة (''اتفاقية ستوكهولم'')، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معيّنة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام ٢٠٢٠، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي عقدت في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والغايات المنشودة من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥)، فإن البلدان بحاجة إلى إعادة هيكلة سياساتها الوطنية وخططها للتنفيذ من أجل توجيهها صوب اتباع نهج أكثر وقائية بدلا من اتباع نهج علاجي ورجعي.

جيم - التحديات

١ - المواد الكيميائية الجديدة: المواد المتناهية الصغر

٢٢ - على الرغم من عدم كفاية المعلومات المتاحة عن المواد الكيميائية الموجودة، فإن هناك العديد من المواد الجديدة التي تدخل السوق. ومن المحتمل أن تكون المواد المتناهية الصغر أبرزها. وتُستخدم هذه المواد المتناهية الصغر وغيرها من المواد الكيميائية الجديدة في

(٦) تشمل هذه الأمراض الربو، والعيوب الخِلقية، والمبال التحتي، والاضطرابات السلوكية، وصعوبات التعلُّم، وداء التوحد، والسرطان، واختلال نظم المناعة، وضعف الجهاز العصبي، واضطرابات الغدد الصماء، والاضطرابات الإنجابية.

طائفة واسعة من المنتجات المترلية والصناعية والغذائية دون أن تُقدم معلومات كافية عن سلامتها[٧]. فلا توجد لدى العمال ولا لدى المستهلكين معلومات كافية عنها. وليست ثمة منتجات تحتوي على مواد متناهية الصغر قد كُتبت عليها أوصاف مكوّناتها.

٢ - الآثار التراكمية وآثار الجرعات القليلة

٢٣ - بدأت تظهر مخاوف صحية جديدة من الآثار التراكمية وآثار الجرعات القليلة من المواد الكيميائية، وخصوصا المواد المضرة بالغدد الصماء. ولا يُعرف إلا القليل عن الآثار المترتبة على خليط من المواد الكيماوية. ويجب أن يؤخذ كل هذا في الاعتبار عند تحليل المخاطر وتقييمها. وينبغي إجراء المزيد من البحوث العلمية بشأن هذه الآثار.

ثالثا - إدارة النفايات

ألف - الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية، والقطاع النسائي، منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٢٤ - شهدت الأعوام العشرة الأخيرة إحراز بعض التقدم في العديد من البلدان فيما يتعلق بإدارة النفايات في العديد من البلدان. وبرزت في العديد من البلدان النامية المشاركة الفعالة لمنظمات المرأة (الشعبية)، والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في التصدي لمشاكل النفايات. وحيث أن النفايات باتت تعتبر موردا قيِّما بشكل متزايد، فإن المزيد من المجتمعات المحلية باتت تشارك في إدارة النفايات، الأمر الذي يمثل خطوة إلى الأمام في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الجزئي. ونُفذّت بعض المبادرات التي حالفها النجاح في كل من الهند عن طريق مبادرة اكسنورا (Exnora) والجماعات النسائية للمساعدة الذاتية، وفي بنغلاديش عن طريق مبادرة الشواغل المتعلقة بالنفايات، وفي إندونيسيا عن طريق مشروع كيبراه (KIPRAH) (مشروع لإدارة النفايات من قبل المجتمع المحلي بدأته المنظمات غير الحكومية المحلية وجرى اعتماده كبرنامج وطني)، وفي الفلبين عن طريق مبادرة التحالف من أجل الإدارة الإيكولوجية للنفايات (Eco-Waste Coalition) التي أزكت الوعي العام بقوة. ولم تؤد ''السنة الدولية للصرف الصحي في عام ٢٠٠٨'' إلى إذكاء الوعي (الفردي) بشأن استخدام المراحيض فحسب، بل إلى إذكائه أيضا بشأن إدارة النفايات ككل.

(٧) من الأمثلة على ذلك المضافات الغذائية، ومحفِّزات الوقود، والبضائع الرياضية، ومعدات البناء المتخصصة، والأجهزة الإلكترونية، والأجهزة المترلية، والمراهم الواقية من أشعة الشمس.

باء – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١ – عدم وجود استراتيجية، وأنظمة وإنفاذ

٢٥ – لا يزال الكثير من البلدان النامية يفتقر إلى استراتيجيات وأنظمة وطنية لأغراض تنفيذ اتفاق الحد الأدنى من الكميات وغيره من الاتفاقات الدولية، ويعزى ذلك إلى الافتقار إلى القدرات والموارد البشرية والتقنية.

٢٦ – ويقوض سوء إدارة النفايات الكثير من الجهود المبذولة في مجالي توصيل مياه الشرب المأمونة، والتثقيف في مجال الصرف الصحي والنظافة ويزيد من صعوبة تحقيق الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية – وهو بالتالي هدر للاستثمار.

٢٧ – وكثيرا ما يجري تفريغ مدافن القمامة وغيرها من أماكن التخلص من القمامة بدافع الضرورة من جانب الأطفال والنساء في ظل ظروف بالغة السوء. ويؤدي هذا العمل إلى مخاطر صحية كبيرة، بما في ذلك للحيوانات الأليفة التي تتغذى عليها – وبالتالي تعرض الأمن الغذائي للخطر أيضا.

٢٨ – وتجتذب أكوام القمامة الحشرات وغيرها من الحيوانات الصغيرة التي تشكل مصدرا للأمراض. وأخيرا وليس آخرا يمكن أن يؤدي تسربها إلى المياه الجوفية إلى التلوث ويعرض مصادر مياه الشرب للخطر.

٢٩ – إن وضع العمال في هذه الصناعة، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة النمو – هو وضع متدني، ورواتبهم متدنية (إن وُجدت) ولا ينالوا التقدير الحقيقي. وإذا تغيَّر هذا الوضع فسوف تتحسن الخدمات وتقل كمية النفايات.

٣٠ – لقد وضعت المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم واست (WASTE) مفهوما أُسندت بموجبه لمقدمي الرعاية المحلية مهمة العمل كجهات اتصال لشؤون جمع النفايات. ويتقاضى هؤلاء رواتبهم من المجتمع المحلي، مما أدى إلى انخفاض حالات تبعثر النفايات في الشوارع.

٣١ – لقد طوَّرت الكثير من البلدان الأوروبية ممارسات لفصل النفايات. وهذه الممارسات تكون شديدة الفعالية بشرط عدم إلقاء النفايات معا في كومة واحدة من جديد بعد مغادرتها المنطقة.

٣٢ – ومن الممكن أن يوفر بروتوكول لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالمياه والصحة للبلدان مبادرات ممتازة في مجال السياسات والعمل على أرض الواقع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الشراكة المعقودة بين المنظمات غير الحكومية وحكومة جمهورية مولدوفا للعمل سويا في مجال تنفيذ السياسات وتطوير المشاريع.

٣٣ - وعندما يتعلق الأمر بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، فإن إعادة تدوير الفضلات الصلبة ومياه الفضلات هي جزء لا يتجزأ من عملية إيجاد ممارسة بيئية متينة.

٣٤ - ويشكل الحد من كميات النفايات الغذائية عن طريق رفع مستوى الوعي لدى عامة الجمهور أداة قوية للحد من النفايات الغذائية ونفايات التغليف.

٣٥ - يشكل سماد الفضلات مساهمة كبيرة في مجال إدارة النفايات، والأمن الغذائي والنظافة البيئية السليمة. ولتحقيق ذلك الهدف من الضروري الاستثمار في التعليم والصرف الصحي الإيكولوجي على مستوى يتسم بالواقعية.

٢ - النفايات الإلكترونية

٣٦ - وعلى الرغم من مبدأ ريو ١٤، فإن ما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ طنا من النفايات الإلكترونية تنقل إلى البلدان النامية في كل عام. وقد أدى هذا إلى تدفق النفايات السامة إلى هذه البلدان، مما أدى إلى تلوث الأراضي، والمياه والبشر. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي قاربت موعد انتهاء صلاحيتها والتي انتهت صلاحيتها تشكل مصدر قلق متزايد، تماما كما هو الحال بالنسبة لما نجم عنها من حركة غير مشروعة عبر الحدود لمكوناتها الخطرة مثل المعادن الثقيلة ومثبطات اللهب المحتوية على البروم (انظر SAICM/ICCM.2/15). ولم تُنفذ بما فيه الكفاية التصاميم السليمة بيئيا وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين.

٣ - إلقاء النفايات غير المشروعة

٣٧ - تواجه الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التهديدات المستمرة من إلقاء النفايات غير المشروع، في حين تنمو باطراد كمية النفايات الخطرة التي تتطلب إدارتها والقضاء عليها وسائل خاصة. وتواصل المجتمعات المحلية التعامل مع تزايد ماء المطر الملوث بالنفايات والانبعاثات الناجمة عن مخزونات النفايات الخطرة والمواقع الملوثة.

٤ - إحراق النفايات المحلية والطبية

٣٨ - يرتبط التهديد الخطير لصحة البشر والبيئة بحرق النفايات المحلية والطبية لما تطلقه من غازات الديوكسين والفيوران. ويسبب الاحتراق غير المراقب للنفايات في الشوارع ومدافن النفايات مخاوف صحية وبيئية خطيرة. وكثيرا ما تتسم خدمات تحويل النفايات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بالضعف أو لا وجود لها. وتشكل خطط بناء منشآت جديدة لحرق النفايات في هذه البلدان سببا آخر للقلق.

٥ - عدم كفاية خفض النفايات

٣٩ - من الممكن تحقيق المزيد من تخفيض النفايات وتحويلها عن طريق فرض حظر على دفن المواد القابلة للتدوير في مدافن النفايات، وفرض رسوم على التخلص منها في مدافن النفايات، وعقوبات، ومنح الرخص، فضلا عن الشراء السليم بيئيا لتشجيع الأسواق على التعامل في المواد المعاد تدويرها، وتعزيز البرامج الخاصة لجمع النفايات المحلية الخطرة (مثل البطاريات التي تستخدم لمرة واحدة، أو الدهانات، أو المصابيح التي تحتوي على الزئبق). وينبغي تشجيع برامج خفض النفايات مع تحديد أهداف محددة على مستوى المصدر.

٦ - اللدائن في البيئة البحرية

٤٠ - حيث أن ما يقل عن ٥ في المائة من اللدائن يعاد تدويرها، فإن الكثير منها ينضم في نهاية المطاف إلى الدوامات في المحيطات نتيجة للإغراق المباشر فيها، أو انتقالها إليها عن طريق الأنهار أو عن طريق مدافن النفايات غير المحمية. وقد أوجد هذا ''دوامات'' لدائنية ضخمة في المحيطات الهادئ، والأطلسي والهندي والتي تحتوي على مواد كيميائية سامة وتطلقها في المحيطات. وتبلغ مساحة رقعة اللدائن في المحيط الهادئ بمفرده ضعف مساحة فرنسا. وتقدر الأمم المتحدة أن اللدائن البحرية تقتل أكثر من مليون طائر من الطيور البحرية و ١٠٠ ٠٠٠ من الثدييات والسلاحف البحرية في كل عام.

٧ - إدارة النفايات وتجارة الكربون

٤١ - كثيرا ما تؤدي الاتجاهات العالمية الأخيرة بشأن الآليات المالية في قطاع النفايات، من منظور تغير المناخ، إلى تعرض السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالنفايات للخطر. إذ لا توجد لدى معظم البلدان النامية استراتيجية شاملة بشأن إدارة النفايات كما فشلت في إثبات اتباع نُهج تكميلية، مركزية ولامركزية، لإدارة النفايات وتحديد أهداف لعملية خفض النفايات إلى الحد الأدنى في المستقبل. وعلى الرغم من أن معظم النفايات في البلدان النامية قليلة القيمة الحرارية، فإن الحلول المتمثلة في تحويل النفايات إلى طاقة، التي تدعمها تجارة الكربون، يجري حاليا ترويجها بقوة من قبل المستثمرين. ومع ذلك، فإن إحراق النفايات، باستخدام المعالجة الحرارية، سينتج عنه ملوثات من الجسيمات الصغيرة التي هي أكثر ضررا على صحة الإنسان، وخاصة صحة الأطفال والحوامل.

٨ - استخدام النفايات النووية كذخائر اليورانيوم

٤٢ - تحتوي ذخائر اليورانيوم على اليورانيوم المنضَّب. ويتراكم اليورانيوم المنضَّب الناجم عن عملية تخصيب اليورانيوم كمنتج من منتجات فضلاتها، بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم. فاليورانيوم المعروف باسم يورانيوم - ٢٣٨ (U-238) ليس مصدرا لانبعاثات جسيمات ألفا المشعة فحسب، بل هو من السموم الكيميائية أيضا. بل أن الجرعات المنخفضة منه يمكن أن تلحق الضرر بالأعضاء الداخلية ويسبب ارتفاع تركيزات المعادن الثقيلة التسمم. وتعزى حالات الإجهاض المتكرر والتشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد بعد انتهاء الحرب في كوسوفو والعراق إلى استخدام ذخيرة اليورانيوم المنضَّب. وتشير البحوث إلى أن مجموعة الجينات قد تأثرت إلى الأبد.

٩ - ارتباط الآثار السلبية على الإنسان والبيئة بالنفايات النووية التي مصدرها مصانع تخصيب اليورانيوم

٤٣ - مقابل كل طن من اليورانيوم المخصَّب تنتج سبعة أطنان على الأقل من سادس فلوريد اليورانيوم المنضّب (UF6) الذي يشكل النفايات النووية. ومن منظور اقتصادي، فإن إعادة تخصيب هذه المادة هي أغلى بكثير من تعدين اليورانيوم الطبيعي الجديد. وبالنسبة للشركات، يعتبر ذلك في المقام الأول وسيلة مريحة للتخلص من النفايات النووية. ومنذ عام ١٩٩٦، جرى تخزين ما مجموعه ٠٠٠ ٢٧ طن من نفايات اليورانيوم من المصنع الألماني لتخصيب اليورانيوم الموجود في غروناو في الاتحاد الروسي. ويُقدر أن ١,١ مليون طن من اليورانيوم المنضَّب مخزنة في مصانع التخصيب في جميع أنحاء العالم. وقد تحمل منتجات النفايات المشعة في طياتها خطر صهاريج التخزين الراشحة والتي يحتمل أن تتسرب منها مواد مشعة إلى مصادر المياه الجوفية والمياه الصالحة للشرب. وفي المنطقة المحيطة بمحطة لتخصيب اليورانيوم في منطقة تومسك في الاتحاد الروسي، يبلغ متوسط العمر المحلي المتوقع زهاء ٤٨ فقط عاما، وهذا مرتبط، وفقا للباحثين الروس، بالتلوث الإشعاعي. والبلوتونيوم المستعاد خلال عملية إعادة المعالجة هو أساسا مادة تصلح لصنع الأسلحة، والتي يمكن أن يساء استخدمها لأغراض عسكرية.

١٠ - عمليات نقل نفايات اليورانيوم هي عمليات خطرة

٤٤ - يجري نقل النفايات النووية التي تنتج من تخصيب اليورانيوم دون حماية إلى حد كبير عبر المناطق الحضرية والضواحي الكبيرة. وتنقل معظم النفايات المشعة من أوروبا الغربية إلى الاتحاد الروسي. ويتم نقل اليورانيوم في شكل غاز سادس فلوريد اليورانيوم (UF6).

وإذا تسرب هذا الغاز وتفاعل مع الرطوبة فسينتج عن ذلك حامض الهيدروفلوريك الشديد الانفجار، والأكالة والسمية.

١١ - النفايات السائلة المشعة تدخل في البحر

٤٥ - تتسرب السوائل المشعة المخزنة لأغراض التبريد في مصانع إعادة المعالجة بانتظام في المحيط أو في الهواء. وهناك عدد من الحوادث الخطيرة التي حدثت في مصنع في سيلافيلد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ونظرا لوجود اثنين من مصانع إعادة المعالجة الأوروبية على مقربة من الساحل (لاهاغ في فرنسا وسيلافيلد في المملكة المتحدة) فإن البحار الساحلية المتاخمة لهما ملوثة بشكل دائم بالمواد المشعة. وتقدر الوكالة الاتحادية الألمانية للنقل البحري والهيدروغرافيا كمية البلوتونيوم في البحر الأيرلندي بـ ٢٠٠ كيلوغرام (يتطلب إنتاج قنبلة ذرية ٥ كيلوغرامات فقط من البلوتونيوم).

جيم - التحديات

١ - مصابيح الفلوريسنت

٤٦ - لم تتوفر بعد بدائل فعالة من حيث التكلفة بالنسبة لبعض المنتجات المحتوية على الزئبق، مثل مصابيح الفلوريسنت. وتلقى هذه المصابيح رواجا كبيرا نظرا لترشيد الطاقة وللاحتياجات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة. وتشكل الكميات المتزايدة من المصابيح المستعملة والمكسورة مشكلة كبيرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لأن هذه البلدان تفتقر إلى نظام سليم لتحويل النفايات وجمعها.

٢ - إعادة تدوير النفايات المحتوية على الملوثات العضوية الثابتة

٤٧ - أُضيف اثنان من الخلائط التجارية من مثبطات اللهب المحتوية على البروم (خماسي أثيرات ثنائي الفينيل المحتوية على البروم وثماني أثيرات ثنائي الفينيل المحتوية على البروم) إلى اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في مؤتمر الأطراف المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩. وبموجب أحكام اتفاقية ستكهولم، لا يمكن استرداد النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة، أو إعادة تدويرها أو استصلاحها أو إعادة استخدامها بشكل مباشر. واقترن إدراج خماسي أثيرات ثنائي الفينيل المحتوية على البروم وثماني أثيرات ثنائي الفينيل المحتوية على البروم باستثناء يتيح إمكانية إعادة تدويرهما حتى عام ٢٠٣٠.

رابعا – التعدين

ألف – الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية، والقطاع النسائي منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٤٨ – في اجتماع تحضيري قبل المحادثات المتعلقة بتغير المناخ التي أجريت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، دعا إعلان أصدرته منظمة نساء آسيا بشأن تغير المناخ إلى عدم التعدين في الغابات والمناطق الحساسة بيئيا، بما في ذلك المناطق الساحلية وإلى إخضاع أنشطة التعدين في جميع المناطق إلى أنظمة بيئية واجتماعية قوية وقانونية.

٤٩ – تشكل النساء والفتيات أكثر من نصف الخسائر في الأرواح بين السكان المشردين من جرّاء الصناعات الاستخراجية من قبيل التعدين. وكثيرا ما تفتقر النساء والأطفال إلى المعرفة والموارد اللازمة لحماية أنفسهم، وكثيرا ما تفرض الثقافة المحلية قيودا على سلوكهم.

٥٠ – من الأمثلة على ذلك، تعدين اليورانيوم:

(أ) يشكل تعدين اليورانيوم نقطة الانطلاق لإنتاج الوقود النووي. ويشارك العديد من جماعات المجتمع المدني، ولا سيما النساء والسكان الأصليين، مشاركة فعالة في أنشطة التوعية بالمخاطر الناجمة عن تعدين اليورانيوم؛

(ب) يشكل الأطفال والأجيال المقبلة الشريحة الأكثر تضررا من التلوث الإشعاعي عن طريق تعدين اليورانيوم، ومن خلال تضرر مجمع الجينات الوراثية على المدى الطويل؛

(ج) تشمل أنشطة جماعات المجتمع المدني أعمال الدعوة والتوعية بين واضعي السياسات وعامة الجمهور، لا سيما فيما يتعلق بضحايا الإشعاع وبمناهضة أنشطة التعدين الجديدة. وقد بذلت أيضا جهود في مجال البحوث والعلوم.

باء – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١ – مشاكل الوعي فيما يتعلق بالمشاكل الصحية ذات الصلة بالتعدين

٥١ – في العديد من مناطق التعدين، إما تكون المواد في حد ذاتها سامة (من قبيل اليورانيوم والأسبستوس والكولتان) أو تكون أساليب التعدين سامة. ويحدث ذلك مخاطر صحية كبيرة لعمال التعدين، وكذلك لعائلاتهم بصورة غير مباشرة (انظر أدناه). وتتسرب المخلّفات إلى المياه الجوفية والأنهار وتؤثر في نوعية مياه الشرب وتعرض الأشخاص الذين يسبحون أو يستحمون للخطر.

٢ - التوعية بالآثار البيئية السلبية

٥٢ - تتأثر البيئة أيضا بالمواد السامة المستخدمة في استخراج المواد المعدّنة. وبما أن المواد كثيرا ما تحرر عبر عملية غسل للفلزات، فإن المواد السامة تلوث المياه الجوفية والأنهار والبحيرات، وتؤثر بالتالي في الناس والحيوانات بشكل غير مباشر. ويتطلب التعدين كميات كبيرة من المياه، مع التأثيرات السلبية المحتملة في موارد رزق السكان المحليين. وفي بعض المناطق، يتسبب استغلال صناعة التعدين المفرط للمياه بحدوث تصحر. وفي أفريقيا، يقع العديد من الموارد التعدينية في مناطق الغابات المطيرة ويتسبب التعدين في إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي.

٥٣ - ويمكن أن تتسبب التسريبات التي تحدث في مناجم اليورانيوم في تلويث النفايات المشعة الناتجة عن حوض المخلفات لمصادر المياه والهواء. وسوف يدوم هذا التلوث لآلاف السنين، وسوف ينتشر إلى المناطق المجاورة ويهدد صحة الملايين من البشر.

٣ - آثار التعدين في المجتمعات المحلية

٥٤ - من أجل بناء منجم، كثيرا ما تنتهك ملكية الأراضي أو تزال قرى بأكملها (مما يؤدي إلى حدوث مشكلة المشردين داخليا) أو تشاد قرى بأكملها ببنية أساسية ضعيفة جدا، حيث لا يعيش فيها إلا الرجال تقريبا. ولكلتا الحالتين تأثير كبير في الناس واقتصاداتهم وهوياتهم الثقافية وتراثهم؛ ويؤدي أي منهما إلى المزيد من تأنيث الزراعة أو خسارة الإنتاج، وإلى ازدياد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أو يرأسها أحد الوالدين.

٥٥ - والتعدين في كثير من الحالات خطر جدا على العمال، عندما لا يجري التقيد بأنظمة السلامة والصحة. وكثيرا ما تواجه العاملات العنف والاعتداءات الجنسية. ولا يزال عمل الأطفال يمثل في كثير من الأحيان القاعدة في التعدين على نطاق صغير، وليس الاستثناء. ويمثل الرجال العائدون لزيارة بيوتهم خطرا صحيا كبيرا بصورة أساسية بالنسبة للنساء، حيث يجلبون إلى بيوتهم الغبار الكيميائي والأمراض المنقولة جنسياً (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) والسلوك العدواني مما يفضي إلى نشوء العنف المترلي.

٤ - التعدين على نطاق صغير

٥٦ - كثيرا ما ينطوي التعدين على نطاق صغير على عمل الأطفال الخطر، مما يؤثر سلبا على صحة الأطفال وتعليمهم. وينص تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٧ بشأن الفتيات العاملات في التعدين، وهو يستخدم بيانات مستقاة من ١٢ من المجتمعات المحلية التي تعمل في تعدين الذهب والماس والأحجار الكريمة (في كثير من الأحيان في مشاريع

قائمة على أساس العائلة)، على عدم صحة الافتراض بأن الفتيات لا يعملن إلا في الدعارة والعمل المترلي في مجتمعات التعدين. إذ تشارك الفتيات في المهام المتصلة بمراحل الاستخراج والنقل والتجهيز في عملية التعدين، وكذلك في وظائف أخرى ذات صلة بالتعدين من قبيل بيع المواد الغذائية والمؤن لعمال المناجم. وكثيرا ما تعمل الفتيات في بيئة يسودها الاعتداء الجسدي والجنسي الناتج عن استهلاك الكحول وضعف الفتيات على وجه الخصوص. وتتسم جميع الأنشطة المتصلة بالتعدين على نطاق صغير بالخطر، لا سيما تلك الأنشطة التي تجري في منطقة الحفر وحولها. وتتعرض الفتيات في مجال التعدين للعمل لساعات طويلة، والاحتكاك مع الغبار الناعم والمواد السامة دون أي معدات واقية والمخاطر العالية للحوادث والجهد البدني الشديد. ويمكن أن تؤدي هذه البيئة إلى أمراض وإصابات خطيرة ذات عواقب تمتد طوال الحياة، أو حتى إلى الموت. ويتعرض أولئك الذين يعملون في مرحلة التملغُم في تعدين الذهب إلى الزئبق السائل والمحمول بالهواء. وهناك نقص شديد في فهم المخاطر التي تواجه هؤلاء العمال الأطفال أثناء العمل؛ بيد أن بيانات واردة من النيجر أظهرت أن حملات التوعية التي تستهدف الأطفال والآباء وقادة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالمخاطر المتصلة بعمل الأطفال في قطاع التعدين والقوانين الناظمة لهذا العمل، يمكن أن تحد على نحو فعال من نطاق عمل الأطفال في مواقع العمل[٨].

٥ - انتهاكات حقوق الإنسان

٥٧ - السكان الأصليون هم الأكثر تأثرا بالتعدين، وخصوصا تعدين اليورانيوم نظرا لأن حوالي ٧٠ في المائة من المناطق الجديدة لاستخراج اليورانيوم تقع في أراض يملكها السكان الأصليون. وبما أن أسلوب حياتهم ذو جذور راسخة في النظم الإيكولوجية المحلية، فإن التلوث الإشعاعي لا يعني القضاء نهائيا على أسباب معيشتهم فحسب، بل القضاء على ثقافتهم أيضا في كثير من الأحيان.

٦ - العمليات غير الديمقراطية والفساد

٥٨ - كثيرا ما يجري فتح مناجم جديدة عبر عمليات غير ديمقراطية، بما فيها الفساد. وفي كثير من البلدان، يُعَرِّض أعضاء المجتمع المدني الذين يطلعون الجمهور على أنشطة التعدين وظائفهم وممتلكاتهم وحياتهم للخطر.

---

(٨) منظمة العمل الدولية، ''الفتيات في مجال التعدين: نتائج الأبحاث من بيرو وجمهورية تترانيا المتحدة وغانا والنيجر، (جنيف، ٢٠٠٧)، متاح على الموقع الشبكي. http://www.ilo.org/ipecinfo/product/viewProduct.do?productId=5304.

٧ - عدم إدخال التعويض عن الضرر والمرض في التكاليف

٥٩ - يتعين على شركات التعدين تحمل المسؤولية الكاملة عن عملية التعدين برمتها. ويجب أن تشمل هذه المسؤولية التعويض عن نقل الناس بعيدا عن مناطق التعدين، والتعويض عن المشاكل الصحية المرتبطة بالتعدين، وعن الموت. وبعد إغلاق مواقع التعدين، يتعين على الشركات أن تنهض بمسؤولية دفع تكاليف تنظيف المنطقة وإعادة غرس الأشجار فيها. وقد تُحلّ شركات التعدين بعد إغلاق مناجمها، ويتعين عليها بالتالي أن تدفع إلى صندوق التعويضات منذ انطلاق عمليات التعدين التي تقوم بها. بيد أن لدى العديد من شركات التعدين سجل سيء في هذه المسائل. وينبغي أن يكون صندوق التعويضات هذا عالميا وأن يُدار بشكل مستقل وأن يُموِّل تقديم المشورة القانونية المجانية إلى العمال للمطالبة بحقوقهم.

٨ - خروج الأرباح المتأتية من التعدين من البلد

٦٠ - في كثير من حالات عمليات التعدين في البلدان المنخفضة الدخل، لا تعود الأرباح المتأتية من التعدين بالنفع على البلد نفسه. ومع ذلك، فإن البلد يتحمل تكاليف التلوث الذي يمكن أن يؤثر في الصحة والاقتصاد لآلاف السنين.

٩ - عدم كفاية مشاركة المجتمع المدني في صُنع القرار

٦١ - لا تزال مشاركة الجمهور في تقييم وإدارة التعدين غير كافية، حيث تفتقر إلى الموارد والالتزام، وليست متوافقة مع المبدأ ٢٠ من إعلان ريو. وفي العديد من مناطق التعدين، تتسم السياسات الإعلامية بالافتقار الشديد إلى الشفافية وتستحيل مشاركة الجمهور بشكل هادف. وفي كثير من الأحيان، لا يجري الحصول على إجماع شعبي واسع بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بمكان مواقع التعدين وبالشروط القانونية لعمليات شركات التعدين. وفي كثير من الأحيان، قلما يكون للسكان المحليين تأثير في هذه القرارات. وكثيرا ما يكون تخويف شركات التعدين و/أو الحكومات للسكان المحليين أمرا شائعا جدا.

جيم - التحديات

٦٢ - تتطلب جميع عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعدين مشاركة أكبر للمرأة لأنها كثيرا ما تكون الأكثر تضررا من أنشطة التعدين.

٦٣ - ويصبح المزيد من النساء أنفسهن عاملات مناجم. ويتعين حماية سلامتهن الشخصية من خلال وضع مبادئ توجيهية واضحة في مجالي الصحة والسلامة مدعومة بالتوعية من خلال التثقيف وتطبيق نظم مراقبة وتقييم صارمة فيما يتعلق بالامتثال.

٦٤ - ويتعين ضمان حقوق المجتمعات المحلية في السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية والمشاركة في أرباح التعدين ومقاضاة شركات التعدين في حالة وقوع انتهاكات من خلال اتفاقات عالمية ووطنية ملزمة قانونا.

٦٥ - ويتعين حماية حقوق السكان الأصليين. ويتعين تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٦٦ - ويلزم إنشاء إطار عالمي للمسؤولية يضمن مساءلة قطاع التعدين وتقديمه لمدفوعات التعويض عن الأضرار. ويلزم أن تضمن الحكومات تحمل الشركات للمزيد من المسؤولية. ويتعين تحميل الحكومات وشركات التعدين المسؤولية عن ممارساتهما غير المستدامة في مجال التعدين، بما في ذلك عن الآثار المتبقية بعد انتهاء عمليات التعدين.

٦٧ - ويلزم أن تضع المؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف مبادئ توجيهية وآليات مراقبة صارمة من أجل تفادي تمويل مشاريع التعدين التي تنتهك حقوق الإنسان وتضر بالبيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

٦٨ - ونظرا لتزايد الطلب على الطاقة، سيجري مزيد من تعدين اليورانيوم من المناجم القديمة والجديدة. وليس بوسع شركات التعدين بالفعل تلبية الطلب العالمي على اليورانيوم. واحتياطيات اليورانيوم غير موزعة بانتظام في جميع أنحاء العالم. ويتزايد الطلب على اليورانيوم المستخدم في محطات توليد الطاقة من البلدان التي ليس لديها احتياطيات طبيعية خاصة بها. وليس لدى البلدان المستهلكة الرئيسية إلا إنتاج وطني محدود، وهي تعتمد بشكل متزايد على الواردات لتلبية احتياجاتها. وتتسبب عمليات نقل المواد النووية هذه في بروز نقاط خلاف في البلدان التي تعبر من خلالها.

٦٩ - ويكلف الإغلاق الآمن لمناجم اليورانيوم المستثمَرة بلايين الدولارات التي يتعين في الغالب دفعها من أموال دافعي الضرائب[٩].

(٩) يعد إغلاق مناجم شركة Wismut مثالا جيدا. ففي مساحة ٤٠ كيلومترا مربعا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، شيّد ثالث أكبر منجم لليورانيوم في العالم لتوفير المواد الخام اللازمة للأسلحة النووية للاتحاد السوفياتي سابقا. ولم يتوقف إنتاج اليورانيوم حتى عام ١٩٩٠. ثم كُلّفت شركة Wismut GmbH بإعادة تأهيل منطقة كبيرة ملوثة وبالتخلص من ٥ ملايين طن من النفايات المشعة. ويفترض أن تنتهي عمليات التنظيف بحلول عام ٢٠١٠، بميزانية قدرها ٦ بلايين يورو من أموال الحكومة الألمانية. واليوم، لا يزال العمال السابقون يكافحون من أجل قبول تصنيف أمراضهم باعتبارها أمراضا صناعية. ولا يحظى بفرصة القبول إلا المرضى الذين يعانون من سرطان الرئة أو الشّعب الهوائية. ويتعرض السكان المحليون بصورة مستمرة لأخطار الإشعاعات الصادرة عن غاز الرادون. وتصل مستويات الرادون التي يجري قياسها في المنازل إلى ١ ٠٠٠ مرة أعلى من المعتاد. فإذا كان من الصعب التعامل بشكل صحيح مع تنظيف واستصلاح مرافق إنتاج اليورانيوم والمناطق المحيطة بها في بلد متقدم جدا مثل ألمانيا، فمن الصعب تصور كيفية التعامل مع عمليات إيقاف الإنتاج في المناطق الأكثر فقرا.

خامسا – النقل

٧٠ – لا يمكن إنكار الأهمية الحاسمة لوسائل النقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ توفر وسائل النقل خدمات إلى جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي وسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمناطق. وأتاحت وسائل النقل عولمة الاقتصاد العالمي فأصبح السفر الدولي أسهل وأيسر منالاً بكثير لنسبة كبيرة من سكان العالم. كما أن لوسائل النقل والسفر تأثيراً إيجابياً جداً على التواصل، والتعلم والتنمية، وهي عناصر جوهرية بالنسبة إلى المرأة وتمكينها.

٧١ – وبرز تحوُّل ملحوظ في الطريقة التي يُنظر فيها إلى النقل منذ أواخر القرن التاسع عشر. إذ كانت مسائل النقل الرئيسية في بداية القرن العشرين تتمحور حول كيفية بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات. وشكَّلت هذه النظم فيما بعد شبكات النقل الأساسية التي أسهمت في تحويل الاقتصاد وعولمته. وكانت التنمية الاقتصادية لأولى البلدان الصناعية وراء بروز نمو سريع وطلب استهلاكي على السيارات، فتحوَّلت المناقشات ذات الصلة بالنقل إلى التركيز على مسائل الملكية الخاصة. واليوم، نشاهد ثانيةً تحولاً لا لبس فيه، يتركَّز هذه المرة على قلق متنامٍ بشأن البيئة وضرورة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع النقل.

٧٢ – ويمكن، من خلال تحسين النقل، التخفيف من حدة المشاكل البيئية الراهنة ومن شدة مسائل صحية معيَّنة، كالبدانة الوبائية الحالية.

ألف – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١ – اختلاف مفهوم السفر لدى المرأة والرجل

٧٣ – لا ريب أن طبيعة النقل تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ومن جنس إلى آخر أيضاً. ففي البلدان المتقدمة، أتاحت أخيراً التطورات في مجال النقل وتعزيز المساواة بين الجنسين أن تصبح المرأة أكثر قدرة على الحركة، مما أسهم إلى حد كبير في زيادة السفر واستهلاك الطاقة. وينطوي تزايد أهمية سفر النساء على انعكاسات تتعلق بطرق استعراض سياسات النقل في وقت أصبحت فيه الاستدامة تشكل مسألة رئيسية. إذ كانت التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مهمة للجنسين معاً، وللمرأة بوجه خاص. فمنذ عام ١٩٦٩، ازداد عدد النساء في القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٢٢ في المائة (مقابل ٤٧ في المائة للرجال). وفي الوقت نفسه، لا تزال المرأة هي الراعية الرئيسية للأسر المعيشية والواجبات الأسَرية.

٧٤ - كما يسهم التحول الديمغرافي، والبنى الأسرية الجديدة والمخاوف بشأن السلامة الشخصية (فيما يتعلق بالخطر على الطرق، والمشي في وقت متأخر من الليل، وركوب الدراجات الهوائية في الظلام) في تنامي استخدام النساء للسيارات في البلدان المتقدمة. ويسبِّب الجمع بين المسؤوليات المترلية ومسؤوليات العمل، في جعل المرأة أكثر ارتباطاً بمكان محلي معين. وقد يوحي ذلك بأن المرأة تقوم بعدد أكبر من الرحلات المحلية بالمقارنة مع الرجل، وأنها تحبِّذ أكثر من الرجال الشوارع المحلية الآمنة، والهواء النظيف نسبياً ومستويات الضجيج المنخفضة لحركة السير في الشوارع[١٠].

٢ - النقل في المناطق الريفية في البلدان النامية

٧٥ - في المناطق الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، يستهلك نقل السلع والناس قدراً كبيراً من الوقت والجهد البدني، وبالأخص بالنسبة إلى النساء والفتيات. إذ يجب عليهن السفر يومياً على الطرق كجزء من أنشطتهن المترلية والتجارية والتسويقية. وكثيراً ما تتسم المناطق الريفية بالعزلة والفقر المتزايد؛ فتعاني المرأة من قيود جدية في الوصول إلى الأسواق، والخدمات الاجتماعية، وخدمات النقل.

٣ - الاعتماد على السيارات

٧٦ - تسهم شبكات النقل الفعالة في تعزيز الاقتصادات الإنتاجية. وما يُحدد قدرة فرد، أو قرية، أو بلدة، أو مدينة، أو دولة، على التجارة، هو خطوط النقل والاتصال للوصول إلى الفرص التجارية. وهذا ما دفع بالعديد من البلدان المتقدمة إلى الاعتماد بقوة على السيارة، مما أدى بدوره إلى تزايد أنماط الحياة القليلة الحركة لدى مواطنيها. ويعتمد أغلب وسائل النقل في البلدان المتقدمة على استخدام الوقود الأحفوري؛ وقد نتج عن تزايد اقتناء السيارات تلوث أكبر للهواء ومشاكل الضباب الدخاني.

٤ - النقل البري

٧٧ - يشكل النقل البري مصدراً هاماً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعلى سبيل المثال، فإن النقل هو القطاع الوحيد في المملكة المتحدة الذي كانت فيه انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (٢٥ في المائة من المجموع) أعلى في عام ٢٠٠٥ قياساً بعام ١٩٩٠. وبات هذا القطاع على وشك أن يتجاوز قطاع الصناعة بوصفه أكبر قطاع منتِج لثاني أكسيد الكربون

(١٠) "Women, travel and the idea of 'sustainable transport' Transport Reviews vol. 20 (3), (1 July 2000) 369-383" دراسة بعنوان (المرأة والسفر وفكرة ''النقل المستدام'') Root, Amanda, Laurie Schintler, Kenneth Button.

في هذا البلد. إذ أن استخدام السيارات الخاصة يولِّد ما يقرب من ٤٣ في المائة من انبعاثات الكربون في قطاع النقل، يليها نقل البضائع بنسبة ٢٦ في المائة. ونظراً إلى أن ربع الرحلات بالسيارة تبعد أقل من ميلين، وأن حوالي ثلثي هذه الرحلات تبعد أقل من خمسة أميال – فمن شأن مزاولة المشي وركوب الدراجات بدرجة أكبر للقيام بهذه الرحلات المحلية الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن الاعتماد على النفط في آن معاً.

باء – التحديات

١ – طرق النقل الوسيطة

٧٨ – يمكن أن تؤدي طرق النقل الوسيطة، كالدراجات الهوائية، والعجلات والعربات التي تُدفع باليد، والعربات التي تجرّها حيوانات، دوراً هاماً في الحد من العبء الواقع على المرأة عند السفر في الأرياف، مما يزيد بالتالي من وقتها للقيام بأنشطة أخرى، بما في ذلك الذهاب إلى المدرسة. لكن عدداً قليلاً جداً من النساء والفتيات في البلدان النامية يقتنين طرق النقل الوسيطة هذه أو يتمتعن بإمكانية الوصول إليها بسهولة.

٢ – النظم المستدامة

٧٩ – يجب أن تكون مشاريع الهياكل الأساسية معززة بواسطة حلول مستدامة، وأن تكون وسائل النقل العام الآمنة متاحة بسهولة وعلى نطاق واسع. ويجب أن تستثمر شركات النقل في نظم النقل المستدامة في البلدان النامية. وينبغي دعم البرامج الدولية لتنشيط النقل المستدام بحراً (كمشروع ستيشتنغ دي نوردزي وميناء روتردام بشأن اعتماد معايير الاستدامة للسفن وشركات الشحن).

٨٠ – وحسبما جاء في الدراسة المعنونة (المرأة والسفر وفكرة ''النقل المستدام'')، قد تقوم المرأة بعدد أكبر من الرحلات المحلية بالمقارنة مع الرجل، نظراً لأولوياتها/مسؤولياتها. ولذا، فقد يكون التركيز على المرأة في مجال تعزيز وسائل النقل ذات الانبعاثات المنخفضة مفيداً للغاية، ليس فقط خدمة لزيادة تنقلها، وإنما للحد أيضا من أسباب الاختناقات الراهنة على شبكة الطرق.

٣ – الإجراءات التي ستُتخذ في المستقبل

٨١ – ينبغي أن تتضافر الجهود المبذولة لمعالجة كل من مسائل النقل المستدام، والمساواة بين الجنسين في آن معاً. وينبغي أن يأخذ تخطيط وتنمية النقل في الحسبان مسائل تنقل المرأة واحتياجاتها. فنماذج السفر الراهنة تتطلب التركيز على الوقت الذي يستغرقه السفر

والتكاليف النقدية، وليس بالضرورة على القيود والصعوبات التي تواجهها المرأة والمرتبطة بمسؤولياتها اليومية. إذ يجري التغاضي عن احتياجات النساء المسافرات لصالح النماذج التقليدية للطلب على السفر. ومن الجوهري معالجة هذه المسائل وتطوير شبكة نقل أكثر انفتاحاً على احتياجات النساء.

٨٢ - يشكل تحقيق درجة أكبر من الاستدامة في النقل الهدف الرئيسي لمؤسسة ''ساسترانس'' (Sustrans) الخيرية الرائدة في مجال النقل المستدام في المملكة المتحدة؛ فهي تهدف إلى تمكين الناس من المشي، وركوب الدراجات، واستخدام وسائل النقل العام بدرجة أكبر، لكي يؤدي ذلك إلى تراجع في الازدحام والتلوث، وتدني الخطر على الطرق بالنسبة إلى راكبي الدراجات والمشاة، والإسهام أيضاً في تحسين الصحة العامة للناس.

٨٣ - وفيما يلي الأهداف الرئيسية لـ ''ساسترانس'':

(أ) الحد من الآثار البيئية للنقل ومن آثاره على الموارد؛

(ب) تمكين الناس، بدرجة أكبر، من اختيار السفر مشياً أو بركوب الدراجات؛

(ج) إتاحة الوصول إلى الخدمات المحلية الأساسية دون استخدام السيارات؛

(د) تحويل الشوارع والأماكن العامة إلى أماكن يستمتع بها الناس.

٨٤ - وتعمل مؤسسة ''ساسترانس'' على تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاث وسائل:

(أ) تقوم بإنشاء أماكن عامة تركز على إمكانية الوصول وليس على التنقل (أي عن طريق مشاريعها المتمثلة في الشبكة الوطنية للدراجات الهوائية، ''كونيكت٢'' (Connect2)، الطرق المأمونة إلى المدارس، أحياء ملائمة للعيش فيها، الفن والمناظر الطبيعية في السفر)؛

(ب) توفر المعلومات وتعمل مباشرة مع الناس لإحداث تغيير في السلوك (مشاريع ''السفر بذكاء'' بتقليل الاعتماد على السيارة لصالح المشي وركوب الدراجة (TravelSmart، Bike it، Active Travel، DIY Streets)؛

(ج) تؤثر على السياسات الحكومية، من خلال إثبات إمكانية تغيير سلوك الناس في مجال السفر، وقياس الفوائد المتأتية من عمل المؤسسة على صعيد الصحة والبيئة ونوعية الحياة والقيمة مقابل المال.

سادسا – الاستعراض العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٨٥ – يجري تمكين جميع المواطنين في كل مكان من العمل على استدامة الاستهلاك والإنتاج، ويسمح لهم بممارسة حقوقهم وبالاضطلاع بمسؤولياتهم في هذا الصدد.

٨٦ – وينبغي أن يكون الاستهلاك والإنتاج المستدامان إطارا لجميع الاستراتيجيات والسياسات للأجل القصير والمتوسط والطويل، ولكن يجب أن يكونا أيضا نهجا عملي المنحى. ويمكن أن يوفر مفهوم ''من المهد إلى المهد'' توجيها مهما.

ألف – معلومات أساسية

٨٧ – دعت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لعام ٢٠٠٢ (االفقرتان ١٤ و ١٥ من الفصل الثالث) ''الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص وجميع المجموعات الرئيسية'' إلى ''الاضطلاع بدور نشط في تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج''، بعدة سبل منها اتخاذ إجراءات من أجل:

> تشجيع وتعزيز وضع إطار برامج عمل لعشر سنوات دعما للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع بالتحول صوب تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن الطاقة الممكنة للنظم الإيكولوجية بمعالجة، وعند الاقتضاء، بالفصل بين النمو الاقتصادي والتردي البيئي من خلال تحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وعمليات الإنتاج مع التقليل من تردي الموارد والتلوث والتبديد. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان تدابير، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة.

٨٨ – لقد كان هناك قدر كبير من البلبلة حول ما يعنيه هذا الفرع من الخطة، ويبدو أن عملية مراكش التي نجمت عنه قد أصبحت عملية مدتها عشر سنوات لوضع إطار للأنشطة التي تضطلع بتنسيقها الأمم المتحدة، ومن المقرر أن تبدأ تلك الأنشطة في عام ٢٠١٢، بعد استعراض تقوم به لجنة التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن جميع الجهود المبذولة لتسريع التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين هي بالتأكيد موضع ترحيب، فمن الصعب أن نفهم كيف يتفق هذا الإطار الزمني المؤجل مع الالتزامات التي قطعت، وهي: ''الإسراع بتحقيق ما تتضمنه من أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية محددة زمنيا'' (الفقرة ٣٦ من إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة).

باء – الإجراءات الملموسة التي اتخذها المنظمات غير الحكومية، والقطاع النسائي، منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٨٩ – بطبيعة الحال، كانت هناك في هذه الأثناء العديد من المبادرات التي اتخذها المجموعات الرئيسية والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية للتقدم نحو اقتصاد ''أخضر''.

٩٠ – وقد ركزت المنظمات النسائية، على سبيل المثال، في الآونة الأخيرة على المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك النظر في أنواع التمويل والمساعدة التقنية وبناء القدرات، مما تحتاجه النساء في البلدان النامية لتقديم مساهمات فعالة لمبادرات التخفيف والتكيف. وقد جمع التحالف العالمي للجنسانية وتغير المناخ ممثلين عن المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية في مسعى للتعاون من أجل تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد الغذائية والطاقة.

٩١ – وفي الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، أطلقت النساء شبكة جديدة لوزيرات الزراعة والقائدات في مجال الزراعة، من أجل الربط بين النساء العاملات على مختلف المستويات، من الوزيرات إلى المزارعات، لإقامة تعاون في مجال الإنتاج الزراعي المستدام. وباعتبار المرأة هي المنتجة الرئيسية للمحاصيل الغذائية الأساسية، فإنها هي الراعية للموارد الطبيعية، وهي تشارك في الأنشطة التي تولد الدخل الزراعي وغير الزراعي. ولذلك فهي تلعب دورا حاسما في تحقيق الانتقال إلى الاقتصادات الزراعية المستدامة.

جيم – العقبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١ – البلدان الصناعية مقابل البلدان النامية

٩٢ – في البلدان الصناعية، يعني الاستهلاك والإنتاج المستدامان في كثير من الأحيان تقليل الاستخدام، من خلال تدابير الحفظ، وزيادة الكفاءة، والتحول إلى التكنولوجيات والنهج البديلة. ومع ذلك، ففي كثير من البلدان النامية، ينبغي زيادة كل من الإنتاج والاستهلاك من أجل توفير أساليب الحياة وسبل العيش المستدامة، كما يجب في الوقت نفسه استحداث المزيد من البدائل. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتدريب وتطوير الأسواق لتحقيق هذه التحولات.

٢ – ملكية الثروة

٩٣ – تُعد المبادرة الاقتصادية والثروة التي تنبع منها وسيلتين مهمتين لإطلاق الإمكانات البشرية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتتوقف الشرعية الأخلاقية والاجتماعية للموارد في نهاية المطاف على كيفية استخدامها. وبالتالي سوف يتوقف نجاح برامج التنمية الاقتصادية

على تعريف دقيق لبارامترات ملكية الثروة، وذلك لتجنب الوقوع في مزالق كل من سيطرة الدولة المفرطة، والتراكم غير المحدود للثروات لدى عدد قليل نسبيا.

٣ - المرأة ليست فئة ضعيفة

٩٤ - إن الخطأ الشائع في النظر إلى المرأة بوصفها ''ضعيفة'' و ''محرومة'' يحجب إمكانات وقدرات المرأة على الابتكار وعلى أن تكون عنصرا فاعلا للتغيير في أسرتها ومجتمعها المحلي. وأخيرا أعلنت الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المرأة بوصفها ''جهة فاعلة''.

٤ - احتجاب مساهمات المرأة

٩٥ - في الوقت نفسه، ينطوي قدر كبير من عمل المرأة في أنحاء العالم على أنشطة غير مدفوعة الأجر لرعاية أسرهن والمحافظة على مجتمعاتهن المحلية، مما لا يحظى سوى بقدر ضئيل من الاعتراف أو الدعم من الحكومات أو المؤسسات. ويعني احتجاب مساهمات المرأة، والإفراط في التركيز على اقتصاديات السوق، أن المرأة غالبا ما يتم إغفالها في المناقشات الرسمية حول الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ومن أجل الاستفادة من الإمكانيات الكاملة لجميع البشر، فمن المهم أن تصبح المرأة أكثر نشاطا في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وأن يصبح الرجل أكثر نشاطا في مجالات الرعاية والتنشئة. وتوجد حاجة إلى الهياكل والعمليات الاقتصادية التي تعكس التعاون والمساعدة المتبادلة والمعاملة بالمثل.

٥ - آثار الضغوط الاقتصادية على المرأة

٩٦ - أدت الضغوط الاقتصادية إلى اضطراب وتفكك الأسر والمجتمعات المحلية واختفاء الزراعة الصغيرة النطاق والمتنوعة والمستدامة بيئيا، مما يؤثر بشدة على النساء المزارعات. وينبغي للمجتمع أن يضع نماذج اقتصادية جديدة تشكلها الرؤى التي تنشأ عن فهم التجربة المشتركة، من النظر إلى البشر من حيث علاقتهم ببعضهم البعض، ومن الاعتراف بالدور المحوري الذي تؤديه الأسرة والمجتمع في الرفاه. وينبغي للاقتصادات أن تخدم احتياجات الشعوب، ولا ينبغي أن نتوقع أن تعيد المجتمعات صياغة نفسها لتتناسب مع النماذج الاقتصادية. وينبغي للنظم الاقتصادية أن تزود جميع الناس، ولا سيما النساء، بوسائل لتنمية طاقات البشر التي لا حدود لها.

٦ - دور المرأة في اتخاذ القرارات

٩٧ - غالبا ما تستبعد المرأة من عمليات وضع السياسات، ويمكن للبرامج التي تُعد ''محايدة بين الجنسين'' أن تزيد من حدة أوجه التفاوت بين الجنسين الموجودة فعلا بين الرجل والمرأة في أدوارهما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتُعد المرأة مستهلكا رئيسيا يمكن أن يضطلع بدور نشط في اختيار المنتجات المستدامة، شريطة حصولها على المعلومات الصحيحة.

٧ - عدم إمكانية الحصول على الموارد والتدريب

٩٨ - الأمر الأكثر خطورة أنه في حين ينصب التركيز حاليا على الوظائف والمشاريع الخضراء، فإن المرأة في عدد من البلدان تواجه عوائق في الاضطلاع بأنشطة الإنتاج المستدام بسبب حرمانها من حقوقها القانونية، ومن الحصول على الائتمان المصرفي، ومن ملكية الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى أو الحصول عليها. ويحتاج كثير من النساء، ولا سيما في البلدان النامية، إلى تنمية القدرات القائمة على الطلب، وإلى الحصول على المعلومات المهمة من أجل أن تصبحن مشاركات بصورة فعالة في الانتقال الى الاقتصادات الخضراء.

دال - النهج والاستراتيجيات ذات الأولوية

١ - المسألة تتجاوز كونها مجرد مشكلة تقنية أو اقتصادية

٩٩ - لا يمكن تناول مسألة توفير مستوى معيشي لائق للجميع بوصفها مجرد مشكلة تقنية أو اقتصادية. فالقضاء على الجوع وسوء التغذية، وإرساء الأمن الغذائي، وتوفير المأوى الملائم، وتحقيق الصحة للجميع، يحتاج إلى تحول في القيم، والتزام بالإنصاف والعدالة، وما يناظر ذلك من تعديل لتوجهات السياسات والأهداف والبرامج على جميع المستويات.

٢ - إشراك المرأة على جميع المستويات

١٠٠ - لكي تدعم البرامج إشراك المرأة في مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ينبغي لها أن تُشرك المرأة في تصميمها وتنفيذها، وأن تُدمج وجهات نظر المرأة وتوصياتها ضمنها. وتتطلب زيادة إشراك المرأة في سبل العيش المستدامة والمشاريع الخضراء حوافز وسياسات ومصادر تمويل موجهة تحديدا نحو ضمان إدراج المرأة ضمن البرامج ذات الصلة.

٣ - الحاجة إلى التدريب وبناء القدرات وإتاحة الوصول إلى الموارد والمعلومات

١٠١ - في حين أن العديد من الحكومات التزمت بتعزيز شراكة متكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع والحياة العامة، فما زال الأفراد يناضلون ضد الأنماط المترسخة من الهيمنة والعنف التي تميز الكثير من التفاعلات البشرية. ويحتاج كثير من النساء، ولا سيما في البلدان النامية، إلى إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب، وتنمية القدرات، والمعلومات المهمة من أجل أن تصبحن مشاركات على نحو فعال.

هاء - إجراءات أخرى

١٠٢ - في الإطار المقترح للبرامج التي أنتجتها عملية مراكش، يُعد برنامجا الدعم التقني والتمويل البرنامجين المهمين بالنسبة للمرأة من تلك البرامج.

١٠٣ - وتضطلع وكالات الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية بدور مهم في تركيز الانتباه على أهمية حقوق المرأة، وعلى مساهماتها الاقتصادية والاجتماعية في ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامين. بالإضافة إلى ذلك، بإمكان تلك المؤسسات أن تعمل على استهداف دعم التمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية للبرامج التي تعترف للمرأة بمساهماتها الكبيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والتي توفر العمل والتدريب والدعم التقني للنساء لتشجيعهن على الانخراط في المؤسسات الخضراء، والتي تساعد أيضا في توجيه تدفقات الاستثمار المباشر من القطاع الخاص إلى المشاريع المستدامة التي تديرها النساء.

١٠٤ - ويمكن للمرأة على وجه الخصوص أن تؤثر على أعمال الشراء/الإنتاج المتسمة بالمسؤولية، شريطة أن تكون قد زُودت بالمعلومات ذات الصلة. وتمثل المرأة الفئة المستهلكة الرئيسية، ولذلك فمن المهم تمكين المرأة من اتخاذ قرارات متسمة بالمسؤولية وحسن التدبر. ويُعد التعليم الذي يمكِّن المستهلكين، بما في ذلك النساء والشباب، من اتخاذ قرارات متسمة بالمسؤولية أمرا ضروريا لتغيير سلوك المستهلكين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتمييز بوضوح بين الإعلان (ولا سيما فيما يتعلق بـ ''المزاعم المتعلقة بالصحة'') وبين توفير معلومات موثوق بها. ولا بد من تحسين دور وسائل الإعلام، بما في ذلك استخدام نماذج قدوة نسائية، ويمكن استخدامها كعنصر فاعل للانتقال.

١٠٥ - وينبغي التوصل إلى منتجات مستدامة أكثر جودة، كما ينبغي تشجيع وضع علامات البيانات على نحو متسم بالشفافية. ويُعد إعلان أسماء المنتجات والإشادة بها أداة قوية لنشر الوعي واتخاذ إجراءات إيجابية. وتُعتبر القواعد الصارمة للمنتجات (مثل القواعد المتعلقة بآثار الكربون) وسيلة جيدة لتوسيع مجال الاختيار أمام المستهلكين.